

# الوفا يقرر تسجيل التلاميذ السوريين في مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي بالغرب

مخلص المغير



وكانت مجموعة من الأسر السورية قد قدمت إلى المغرب، بعد اندلاع الانتفاضة السورية بين المعارضة ونظام بشار الأسد، وإغلاق جميع المؤسسات التعليمية في سوريا منذ شهر مارس من السنة الماضية، فضلاً عن سقوط مجموعة من المؤسسات التعليمية وأنهيارها على وقع قذائف النظام السوري.

ومع بداية هذه السنة، فإن مجموعة أخرى من الأسر والعائلات السورية، التي لجأت إلى دول عربية أخرى، مثل الأردن ومصر وتونس، قررت الانتقال للعيش في المغرب، خاصة أمام الموقف المغربي الرسمي الحاسم من نظام بشار الأسد، واعتراضه باتفاق المعارضة السورية، كما تأكّد رسميًا في الاجتماع الرابع لأصدقاء سوريا، الذي احتضنته مدينة مراكش بداية الأسبوع الجاري.

وبحسب مصادر متطابقة، فإن عدد الأسر السورية التي حلّت بالغرب، منذ انطلاق الأزمة السورية، تجاوز 400 أسرة، وصلت أغلبها إلى مدن الرابط والدار البيضاء وطنجة وأكادير.

ويعد المغرب أول دولة عربية تعمل على تسجيل أبناء اللاجئين السوريين، والذين ينتظرون أن يستكملوا دراستهم في ظروف استثنائية، من أجل تفادى حرمانهم من الانقطاع الدراسي، ودخولهم في سنة بيضاء، على غرار ما حصل نهاية السنة الماضية، مع اشتداد القصف الذي يوجهه نظام بشار الأسد نحو المدنيين والمعارضين في سوريا.

وجه وزير التربية الوطنية محمد الوفا، مراسلة إلى مديرى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونواب ونائبات وزارة التربية الوطنية في مختلف الأقاليم والعمالات، من أجل العمل على تسجيل التلاميذ السوريين في مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي في المغرب، وذلك بالنظر إلى ما أسمتها المراسلة الصادرة عن وزير التربية الوطنية محمد الوفا «الظروف الخاصة التي يمر منها الشعب السوري الشقيق». كما تحدثت مراسلة وزير التربية الوطنية عن «عري الأخوة والتضامن التي تجمعنا بإخواننا السوريين»، والتي تفرض تسجيل التلاميذ السوريين في المدارس المغربية العمومية وخاصة. ورغم انطلاق الموسم الدراسي، منذ ما يزيد عن أربعة أشهر، فقد راسل محمد الوفا مدراء أكاديميات التربية والتكوين ونواب الوزارة في العمالات والأقاليم، من أجل الحرص على تسجيل هؤلاء التلاميذ «بصفة مؤقتة»، تقول المراسلة الوزارية، التي طلبت من المسؤولين المعنيين العمل على استقبال التلاميذ الوافدين من سوريا وتبسيير عملية تسجيلهم، وذلك في انتظار تسوية وضعيتهم الإدارية، وحصولهم على الوثائق الازمة، «حافظاً على حقوقهم في التمدرس، وعدم إضاعة فرصة مواصلتهم لتعليمهم»، تقول المراسلة.